AL MOUGHTAREB
المغترب
تصدر عن دار المغترب للنشر والطباعة والتوزيع
اقتصاد وسياحة واغتراب
العدد 42
شباط - آذار 2015

اللبنانيون في جوبا: الإنماء والإعمار.. مهنتنا

بيت شباب.. حكاية جميلة حاكتها الأنوال وحفظتها الخوابي العتيقة

مجمّع مدرار الطبّي الأوّل من نوعه في لبنان

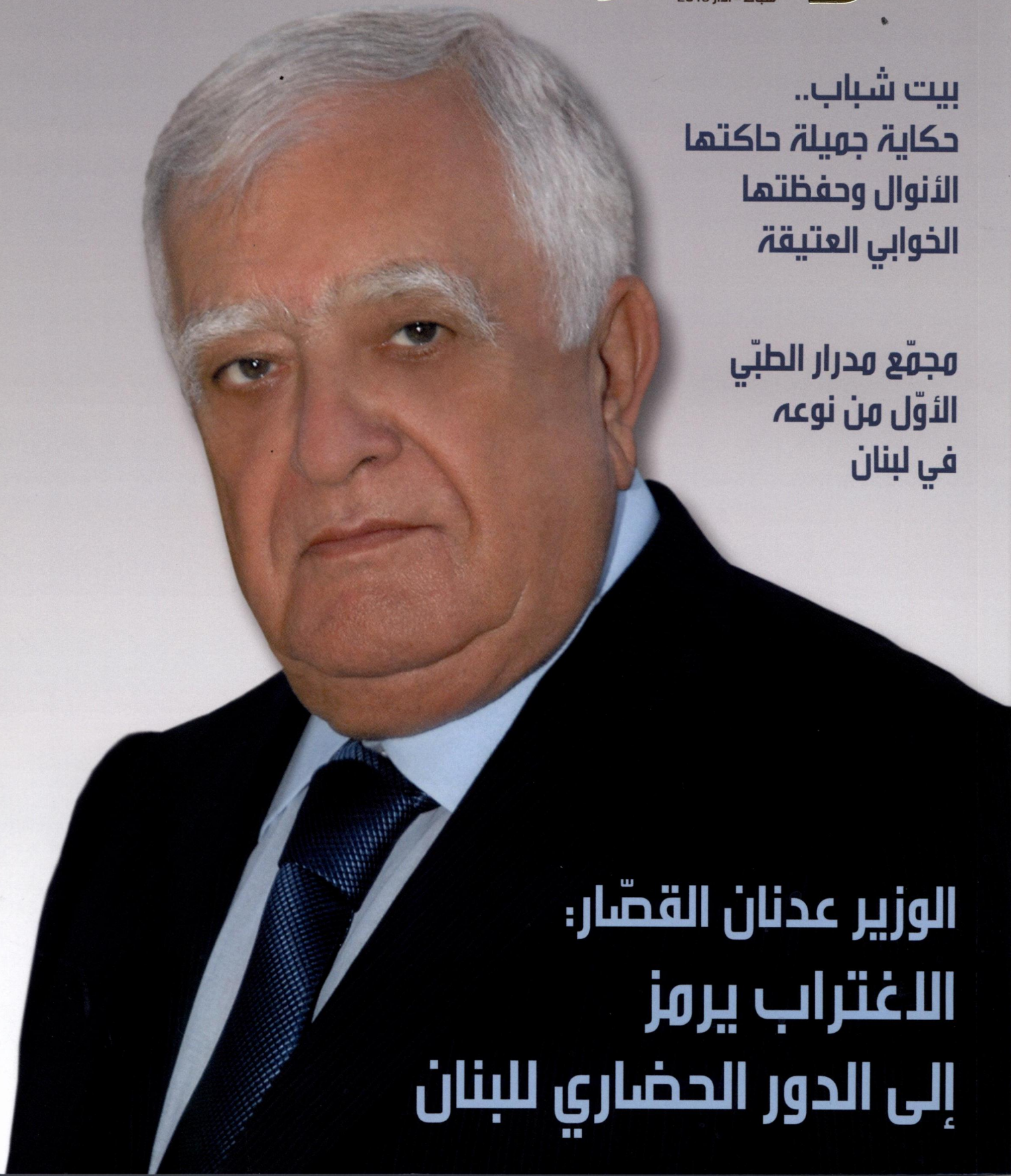

الوزير عدنان القصّار: الاغتراب يرمز إلى الدور الحضاري للبنان

حاورته: جوهرة شاهين
jawharashahine@almughtareb.com

رئيس الاتّحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربيّة
ورئيس الهيئات الاقتصاديّة في لبنان

الوزير عدنان القصّار لـ «المغترب»:

الاغتراب يرمز إلى الدور الحضاري للبنان

الحوار مع الوزير عدنان القصّار أو «البريزيدان» كما يحلو للبعض مناداته، له طعمه المميّز ومعناه المختلف، فالرجل واكب الاقتصاد اللبناني منذ عشرات السنين وبصماته واضحة في مفاصله كلّها. واكبه في لحظات الشدّة وفي لحظات النجاح، وبين المفاصل والأوقات هذه كان القصّار حاضراً في مختلف القطاعات الاقتصاديّة، من القطاع المصرفي الذي يُعتبر القصّار علامة كبيرة من علاماته، إلى الصناعة والتجارة حيث تبوّأ منصب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، وأيضاً رئيس اتّحاد الغرف والهيئات الاقتصاديّة والعديد من المناصب التي تغصّ بها هذه المقدّمة في لبنان والعالم العربي.

«المغترب» زارت الوزير عدنان القصّار وحاورته، وجالت معه على مختلف القطاعات الاقتصاديّة، وكان الحوار التالي:

■ **(بادرناه بالسؤال): لبنان بلا رئيس للجمهوريّة منذ أشهر عديدة، ولبنان بلا انتخابات نيابيّة فالمجلس الحالي ممدّد له، ولبنان بلا آلية عمل تحكم عمل الحكومة، وبالتالي هو مقبل بعد فترة على شغور في عدد كبير من المؤسّسات الأساسيّة والمهمّة... كيف يستطيع الاقتصاد الذي يئنّ تحت وطأة الفراغ تحمّل هذه الأعباء كلّها؟**

– من المؤسف فعلاً استمرار هذا الوضع الشاذ. ألا يكفينا تداعيات الحرب السوريّة، حتّى يستمرّ الأفرقاء السياسيّون بتمديد التعطيل على حساب مصلحة لبنان واقتصاده الذي يتحمّل ما يفوق طاقته؟ نحمد الله أنّ الاقتصاد اللبناني لا يزال يمتلك نقاط قوّة، أهمّها إيمان اللبنانيين بوطنهم والدور الفاعل الذي يقوم به دولة رئيس مجلس الوزراء تمّام سلام في إدارة هذه المرحلة الدقيقة، إلى جانب عناصر القوّة المستندة إلى القطاع المصرفي الذي يقوم بدور جوهري في تمويل الاقتصاد لتجنّب الدخول في الركود، بتوجيه وإدارة حكيمة من قبل المصرف المركزي.

لكن، بالرّغم من الجهود كافّة التي تبذلها المصارف، يبقى الاستقراران الأمني والسياسي، وتطبيق الإصلاحات البنيويّة، واتّخاذ إجراءات لرفع ثقة المستهلك والمستثمر، ومكافحة الهدر في القطاع العام، هي الإجراءات الكفيلة بتنشيط الحركة الاقتصاديّة ورفع نسب النمو.

> كفى بالسياسيين المراهنة بالاقتصاد ولقمة عيش المواطن وزج الجميع في أتون الصراعات السياسيّة البعيدة عن مصلحة الوطن

وبالرّغم من أنّ وضع لبنان أفضل من الدول المحيطة به، والوقائع لا تؤشّر إلى أنّه متجه إلى أزمة، لكنّنا لا نستطيع أن نبني اقتصاداً من دون استقرار سياسي وحياة سياسيّة طبيعيّة على رأسها رئيس للجمهوريّة. فالقطاعات الاقتصاديّة كافّة تعاني من الصعوبات بدرجات متفاوتة. كما أنّ عجلة النمو بالكاد تتحرّك عند تقديرات تبلغ 2 % كحدّ أقصى، وهو ما يقلّ بنسبة 75 % عن المستوى الذي يستطيع الاقتصاد تحقيقه في الأوضاع الطبيعيّة.

■ **منذ أربع سنوات يشهد العالم العربي أحداثاً وتحوّلات جساماً كان لها أثر بالغ في اقتصادات المنطقة من بينها لبنان، هل استطاع لبنان أن يستوعب هذه التحوّلات وأن يتكيّف معها؟**

– بطبيعة الحال يتأثّر لبنان بمحيطه العربي لأنّه الأكثر ارتباطاً به، ويتأثّر خصوصاً بالأزمة السوريّة وما أفرزته من خلافات سياسيّة داخليّة، وأعباء كبيرة نجمت عن الارتفاع الكبير في أعداد النازحين من أشقّائنا السوريين، إلى جانب انعكاساتها على حركة انسياب التجارة العربيّة البينيّة، وعلى الحركة الاقتصاديّة والاستثماريّة. لكنّ مجمل هذه التحديات، بل ما يفوقها، يمكن استيعابها وتجاوزها في ما لو توافقت الجهات السياسيّة اللبنانيّة، وكانت قلباً واحداً ويداً واحدة للعمل لمصلحة الوطن واللبنانيين. وتاريخ لبنان عبر العصور شاهد حيّ على ذلك، بينما الأمثلة القريبة، على المستويَين السيادي والاقتصادي، ماثلة أمامنا، سواء في صمود لبنان تجاه الاعتداءات الإسرائيليّة الغاشمة ودحرها، أم في الأداء الرائع للاقتصاد اللبناني والمصارف اللبنانيّة خلال أكبر أزمة اقتصاديّة عالميّة عرفها التاريخ منذ أكثر من قرن من الزمن، والتي انفجرت في خريف العام 2008. فوحدة الصف هي أقوى وأشدّ بأساً من أقسى وأعتى الأزمات، خصوصاً أنّنا عندما نقف إلى جانب مصلحتنا الوطنيّة العليا، فإنّ العالم العربي والدولي بأسره يكون معنا.

■ **بالرّغم من الركود الاقتصادي الذي يشهده لبنان وتدلّ عليه نسب النمو المنخفضة، فإنّ القطاع المصرفي يسجّل نموّاً سنويّاً مطّرداً، كيف يفسّر معالي الوزير هذا التناقض؟**

– ليس هناك ركود، بل تباطؤ في النمو، بما يقلّ كثيراً عن الطاقات الممكنة. كما ليس هناك تناقض بين معدّلات نمو القطاع المصرفي واتّجاهات النمو الاقتصادي المنخفضة، لأنّ القطاع المصرفي تأثّر بالأوضاع الداخليّة التي نشأت منذ العام 2010، كما تأثّر بالتداعيات الحاصلة من الأحداث الاقليميّة المجاورة. صحيح أنّ لدى المصارف اللبنانيّة ملاءة عالية وموجودات من الودائع والأموال الخاصّة تُقدر بنحو 175.7 مليار دولار، بما يفوق حجم الناتج المحلّي الإجمالي بنحو 4 أضعاف، لكنّ معدلات النمو المسجّلة خلال السنوات الأخيرة هي أقلّ بكثير من الطاقات الفعليّة لهذا القطاع. فخلال الفترة 2010 لغاية 2014 تراجع معدّل النمو السنوي في موجودات المصارف التجاريّة من 12 % إلى 6.5 %، في مقابل معدّلات نمو متصاعدة تراوحت بين 8.5 % عام 2006 و22.3 % عام 2009. ونحن على ثقة أنّ هذا القطاع الحيوي قادر على العودة إلى معدّلات النمو السابقة بمجرّد استقرار الأوضاع السياسيّة الداخليّة، ولا سيّما أنّ السيولة المصرفيّة المرتفعة

تستطيع توسيع نطاق وأنواع التمويل الخاص، كما تستطيع أيضاً الدخول في تمويل مشروعات البنى التحتيّة فيما لو توفّرت الأرضيّة التشريعيّة لذلك، وأهمّها إقرار قانون الشراكة بين القطاعَين العام والخاص.

■ شهدت الماليّة العامّة في لبنان حدثاً تاريخيّاً تمثّل بإصدار سندات خزينة بلغت 2.2 مليار دولار، كيف يقرأ معالي الوزير القصّار هذا الرقم وهذا الحدث؟

– لا يزال هذا الإصدار الذي جرى خلال شهر شباط الماضي يحتاج إلى موافقة مجلس النوّاب. وحجمه غير المسبوق يؤشّر إلى مدى توسّع الإنفاق العام وتراكم الاستحقاقات الماليّة، في ظلّ أوضاع التعثّر المؤسّساتي الحالي الذي يعطّل العمل الحكومي السليم، وبالأخص لجهة وضع خطط وبرامج الإصلاح وترشيد الإنفاق العام، في مقابل تفعيل الإنفاق الاستثماري المجدي في المجالات الحيويّة للبنى التحتيّة.

■ مع إصدار سندات الخزينة يقترب الدين العام من عتبة الـ 70 مليار دولار.. إلى متى ستبقى كرة ثلج هذا الدين تتدحرج وتكبر؟ وما السبل التي يراها الوزير القصّار لوقف هذا الوحش المخيف على الاقتصاد اللبناني؟

– لولا الانخفاض الحالي في أسعار النفط لكانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي قد ارتفعت إلى أكثر بكثير من النسبة الحالية المقدّرة بما بين 129– 133 %. وعوضاً من أن نستفيد من ذلك، بالعمل على تعزيز عوامل الاستقرار السياسي وتفعيل الإصلاح لترشيد الإنفاق ومحاربة التهرّب الضريبي، بما يحفّز عوامل النمو بأكثر من النمو الحاصل في حجم الدين العام، ها نحن نرى الأفرقاء السياسيين على حالهم من المراوحة والتمسّك بالمصالح الفرديّة والشخصيّة والفئويّة على حساب الوطن، بل على حساب مصيره ومستقبله.

■ يُجمع خبراء الاقتصاد مستندين إلى أرقام تقارير البنك الدولي، على أنّ الاغتراب اللبناني هو دعامة أساسيّة من دعائم الاقتصاد في لبنان، هل يوافق معالي الوزير على هذا الرأي؟ وما الرؤية لديه لتعزيز وربط هذا الاغتراب بوطنه لبنان؟

– قناعتي الرّاسخة أنّ دور الاغتراب اللبناني لا يقتصر على كونه دعامة أساسيّة من دعائم الاقتصاد اللبناني فحسب، بل يرمز أيضاً إلى الدور الحضاري للبنان وأبنائه في الانتشار العالمي، كما أعتبره الثروة الأهمّ للبنان، والتي تفوق بأهميتها الثروة النفطيّة الموعودة في المياه الاقليميّة.

وأعتقد أنّ هذه الطاقات العظيمة لم يحسن الاستفادة منها. بل يوجد تقصير كبير بحقّ المغتربين الذين هم جزء لا يتجزّأ من الوطن، لا يزالون على العهد مخلصين وملتزمين، وأوفياء لأصولهم التي يفتخرون بها، ويشكّلون أحد أهمّ ركائز لبنان الاقتصاديّة، والحصانة الأساسيّة له على مدى العصور.

> **يوجد تقصير كبير بحقّ المغتربين الذين هم جزء لا يتجزّأ من الوطن!!**

أمّا بالنسبة إلى تعزيز روابط المغتربين بوطنهم، فإنّني على يقين أنّهم لا يحتاجون إلى ذلك لأنّ لبنان دائماً في قلبهم ووجدانهم وعقلهم. بل ما يحتاجون إليه ويستحقّونه فعلاً هو قيام الدولة بواجباتها تجاههم بالتواصل الدّائم معهم، وتسهيل معاملاتهم، والوقوف إلى جانبهم وحماية مصالحهم في دنيا الاغتراب. ومن المهمّ إدماجهم في الخيارات الوطنيّة من خلال المشاركة في الانتخابات النيابيّة، كما من خلال منحهم مقعداً تمثيليّاً في مجلس النوّاب. ولم لا، فهذا من أبسط الحقوق لهم، وهم يستحقّونه لأنّهم شركاء أساسيّون في الوطن بمكوّناته كلّها.

> **لدى المصارف اللبنانيّة ملاءة عالية وموجودات تُقدر بنحو 175.7 مليار دولار، بما يفوق حجم الناتج المحلّي الإجمالي بنحو 4 أضعاف**

■ بكم يتوقّع معالي الوزير القصّار نسبة النمو التي يسجّلها الاقتصاد اللبناني في العام 2015؟

– في حال استمرار الأوضاع على حالها، أتوقّع أن يبقى معدّل النمو عند المعدّل المتواضع المسجّل عام 2014، أي 2 % فقط، حيث يقدّر الناتج المحلّي الإجمالي لذلك العام بنحو 45.5 مليار دولار، مع إمكانيّة ارتفاع النسبة إلى 2.5 %. أمّا في حال بروز مؤشّرات حلحلة سياسيّة تنجح في إحداث توافق بشأن رئاسة الجمهوريّة، وما يعني ذلك ويستتبعه من تفاهمات على مختلف الملفّات السياسيّة والاقتصاديّة، فإنّ الآفاق ستفتح أمام معدّل النمو ليعكس الإمكانات والطاقات الفعليّة. وبالرّغم من الصعوبات السياسيّة كافّة القائمة حاليّاً، فإنّ ثقتي كبيرة بلبنان وبمستقبله، وبأنّه يستطيع عبور هذه المرحلة الحرجة، مثلما فعل في السابق في مراحل أكثر صعوبة وتعقيداً.

■ تعقيدات الوضع السياسي المتأزّم ترخي بظلالها الثقيلة على الاقتصاد اللبناني، هل يعتقد معالي الوزير أنّ هناك إمكانيّة لفصل هذا الترابط بين الاقتصادي والسياسي؟

– تعلّمت من تجربتي الطويلة أنّه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، ولا يمكن فصل السياسة عن أي شيء بشكل عام. لذلك من المهمّ جدّاً أن يتمّ التوصّل إلى عقد سياسي واقتصادي واجتماعي جامع تكون المصلحة الوطنيّة شعاره وهدفه الأساسي. وأعتقد أنّ هذه الغاية النبيلة كانت وراء

اتّخاذ دولة رئيس مجلس الوزراء تمّام سلام لهذا الشعار بالذات عنواناً لحكومته.

ونحن الآن على مفترق طريق، وفي حال عدم معالجة الأمور الأساسيّة، فإنّ الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة معرّضة للتراجع. وهذا التراجع لن يستفيد منه أي طرف سياسي مهما كان موقعه ومهما كان حجمه. فكفى بالسياسيين المراهنة بالاقتصاد ولقمة عيش المواطن وزج الجميع في أتون الصراعات السياسيّة البعيدة عن مصلحة الوطن ومصالح الناس.

■ **سجّل القطاع العقاري في السنوات الماضية ازدهاراً قلّ نظيره، حيث توجّهت استثمارات اللبنانيين بكثافة باتّجاه هذا القطاع.. الآن يشهد هذا القطاع ركوداً كبيراً، كيف يفسّر معالي الوزير هذا الركود؟**

– القطاع العقاري في لبنان اليوم متماسك، وليس في حالة ركود، بل في مرحلة تباطؤ في معدّل النمو، كانعكاس للأوضاع المحليّة والاقليميّة الجارية. وقد شكّل هذا القطاع لسنوات طويلة، ولا يزال، رافعة أساسيّة للاقتصاد الوطني، ويستوعب نسبة مهمّة من طاقاته العاملة. ولا خوف على هذا القطاع، لأنّ هناك طلباً حقيقيّاً كبيراً في ظلّ المساحة الجغرافيّة المحدودة، سواء من الداخل أم من بلدان الاغتراب، أم حتّى من الدول العربيّة الشقيقة. وإن يكن الطلب الحالي خفت قليلاً اليوم، لكنّ الجميع في حالة ترقّب وانتظار، وسيكون القطاع الأسرع نهوضاً ما إن تستقرّ الأمور وتعود إلى وضعها الطبيعي.

■ **كيف يقيّم الوزير القصّار وضع «فرنسبنك» في المرحلة الحاليّة؟ وما هي نسب النمو التي سجّلها المصرف؟ وما أبرز المنتجات الماليّة لديه؟ وماذا عن خطّته التوسعيّة؟**

– لا يزال «فرنسبنك» يقوم بدور ريادي في القطاع المصرفي والمالي اللبناني وفي العالمَين العربي والعالمي منذ مدّة تقارب القرن. و«فرنسبنك» اليوم هو الأوّل في لبنان في عدد الفروع التي وصلت إلى 166 فرعاً، كما لدينا تواجد في 11 بلداً. وبالرّغم من الأوضاع التي تفرض علينا المزيد من المؤونات والسياسات الاحترازيّة، حقّقت مجموعتنا في نهاية عام 2014 نموّاً يفوق متوسّط المحقّق لمجموع المصارف اللبنانيّة والبالغ نحو 4.5 % بالنسبة للودائع و5 % بالنسبة لإجمالي الميزانيّات. ووصلت قيمة التسليفات المقدّمة للعام الماضي 2014 إلى نحو 6 مليار دولار، كما حقّقنا أرباحاً جيّدة تقدّر بنحو 167 مليون دولار.

ولا نزال نوسّع ونطوّر الخدمات المصرفيّة التي نوفّرها، والتي حصدنا بفضلها العديد من الجوائز، وتشمل مجموعة كبيرة ومتنوّعة من الخدمات والمنتجات المصرفيّة والاستثماريّة ووسائل الدفع المتطوّر، إلى جانب المنتجات المخصّصة للشركات الصغيرة والمتوسّطة، ولدعم مشروعات تمكين المرأة، البيئة، الطاقة المتجدّدة، ذوي الاحتياجات الخاصّة وغيرها الكثير من المنتجات المبتكرة والموثوقة، والتي كان آخرها إطلاق أوّل بطاقة China Union Pay في لبنان.

> **«فرنسبنك» اليوم هو الأوّل في لبنان في عدد الفروع التي وصلت إلى 166 فرعاً**

■ **هل يخصّص «فرنسبنك» برامج ومنتجات ماليّة مخصّصة وموجّهة للمغترب اللبناني؟**

– بالطبع، فالمغترب اللبناني هو في طليعة اهتماماتنا، خصوصاً وأنّ «فرنسبنك» يتميّز بقدرته على الابتكار، ما مكّنه من تطوير مجموعة كاملة وديناميكيّة من الخدمات والمنتجات المصرفيّة التي تلبّي حاجات عملائه في لبنان والعالم بقدرة عالية وفعالية كبيرة. ومن بين الخدمات العديدة في هذا الإطار «القرض السكني للمغتربين»، والذي نعتبره من أهمّ المنتجات التي يقدّمها «فرنسبنك» إلى أبناء الوطن المنتشرين في بقاع العالم، ليقرّبهم أكثر من جذورهم، ويحقّق طموحاتهم بتوفير فرصة امتلاك منزل الأحلام في وطنهم الأم.

■ **البطاقة المصرفيّة (China Union Pay) التي أطلقها «فرنسبنك» في مقرّ الاتّحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربيّة– مركز الاقتصاد العربي، شكّلت حدثاً مصرفيّاً، ماذا عن هذه البطاقة؟ وما هي مميّزاتها وأهمّيتها؟**

– لدى مجموعتنا «فرنسبنك» مكتب في الصين «China Desk»، لخدمة عملائنا الذين يسافرون إلى هناك ويعملون فيها، وكذلك لدعم الشركات الصينيّة العاملة في الأسواق التي يتواجد فيها «فرنسبنك». وقد لمسنا حاجة عملائنا إلى طريقة للدفع يعتمد عليها وجديرة بالثقة وآمنة لمعاملاتهم في الصين. فوجدنا الحلّ بالشراكة مع «China Union Pay»، وهي الشركة الصينيّة لبطاقات الإئتمان التي توفّر البطاقة الوحيدة المعتمدة في جميع أنحاء الصين، كما أنّها في الواقع معتمدة في أكثر من 150 بلداً في أنحاء العالم كافّة، ولديها شراكات مع أكثر من 300 مؤسّسة دوليّة.

وبذلك أصبح «فرنسبنك» الآن الأوّل في إصدار هذه البطاقة في لبنان، وفي اعتمادها في أجهزة الصرف الآلي كافّة لدينا. وهي مقبولة لدى أكثر من 12 مليون مركز تجاري، ومن قبل 1.1 مليون من أجهزة الصرف الآلي في سائر أنحاء العالم بجودة عالية وتكلفة منخفضة وآمنة، وتوفّر لحاملها الكثير من الحسومات والمزايا المختلفة.